

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
دفتر کتابخانه و اسناد
بازرسی و ثبت اسناد
اسناد و کتابخانه

حاکمته تہذیب الحدیث
وحملہ نوینہ العرفیہ
حسن العالی
نقشہ چارہ ہزار و ہزار

ص ۱۴۱
ص ۱۴۱

۱۳۲

مصدر
پرست ہندو زرد بدھ سنیہ
مصلحت و راجہ سنیہ
صبر زرد سفید و قاف
مذہب لارہ ہندو زرد و سفید

حاکمیت علیہ تہذیب الحدیث
قدس سرہ النسخ المجلد العلاء
النسخ محمد بن النسخ
النسخ النسخ النسخ
النسخ النسخ النسخ

بازدید شد
۱۳۸۴

۹۶۷۰ - ۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه تہذیب الاحکام شیخ موسیٰ

مؤلف سید السید (محمد بن الحسن)

موضوع

شماره ثبت کتاب ۱۶۱۰۸

شماره قفسہ ۹۵۰۴

۹۶۰۳

خطی - فهرست شده
۹۶۰۳

این کتاب
و یک کتاب دیگر
باید کتاب را با و در وقت
این کتاب را با و در وقت

حاکم بنده است
و حل نه نوبه العرفه
حسن العباد
نیمه چهارم و نیمه

ص ۱۴۱
ص ۱۴۱

۱۳۲

مصدر
پست بزرگ
مصطفی
صبرزد سفینا
مدرسه دار فکری

حاکم بنده است
و حل نه نوبه العرفه
حسن العباد
نیمه چهارم و نیمه

بازدید شد
۱۳۸۴

۹۶۷۰ -

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

مؤلف: سید الهی (میرزا حسن)

موضوع: تاریخ

شماره ثبت کتاب: ۱۶۱۰۸

۹۵۰۴

۹۶۰۳

خطی - فهرست شده
۹۶۰۳

طاهر

24



م

الحمد لله

مسقط

عکرم

المغربية

افولم

عدم

ذکر

وكيف خرج بيتا وامرنا العاطف بحمل كليمه الى اسيمة انقل هذا من العدة عطفه غير مسلم بل ان اسقى
عاطف عده بعد الخدر الى النعناع كما قلنا والاصل في **كليمه** ان كل كليم من الظهار حتى تعلم او ظن خروج
مجلس الشيوخ من وجوهه سبيلها اليها انتهى كلامه رحمه الله **وقال** انه كان في قومه كليم الشيخ اذ اقام
الوكعة ان يخرج من صدق اسم العاطف في القصر يحلث اذ انكر من ارجاء من المعصاة دوم بعدد واسد الطبع
انتم الجرام هذا فان الحب المذلة على السبيل في الظنون الى ان لا تكمل تخصيصه بادراكه ان العاطف يطلع
نوسم صدق العاطف في محاريج منعت للورة بعد نزوله الى النعناع ولكن في مقصود حبث فان قلت بان
ابره من ان الشكر الى النعناع **ويجب** ان ياتي كليمه بغير تخصيصه القصار والحق من الظن من كذا
دل على العاطف خص بها السبيل قلت ما ذكرت قد بينا عليه في كلامنا انه ياذن عن حاله اذ ابره وقد
يجازي به مقتضى التبره الكبرية وجوب الوصل لكل من اراد الصلوة على من لم يفسد من خرج من كذا
ما سفره عنه فنهى جنيح الباق في من جليله المحيى عن من الله الله ان يبال في الخطايا المحيى من ولم يعلم
المن هذا شأنه في ردت في ريث المحيى في عايشة الروضة اذ اذرت هذا فلم انه فقتا في من
نقل في الشيخ الحديث انهم نقلوا عنه يقول اني اتوجه احدكم من العاطف وكني كليمه ان الام
يوكفه العاطف الخارج من الظنون او خصه به يوم الحشر من غيرها واسد الطبع في الجمع الى
صدق الاسم شيئا او فتره او في السبع غير معلوم وكلامه اهل القعة يبين كونها الفضلة الامانة
المخصوصة على مقتضى كليم الحق والفضل المخصوصة هي الحار من **الضم** لمفاد والخارج من
عزها كذا في الاسمي يظن ان ربيع الى المرفق لعدم ثبوت القعة الصدق في الخدر الى النعناع اذ اقل
في المقام نوعا من اهل القعة في ريث الكبرية عايشة المحيى العاطف وهو صرف الى المهيى في ريث القعة
نحوه كان تخصيصها للفران من غير الواحد في حكمه وهو كليم بل الشيخ يبيحه ان يحرق في النعناع
الخصيص للفران في تقديره في النعناع في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية
منه فخصه بالفران في المقام اذ اقلها المحيى في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية
بانتقل الى اقلها اهل القعة من ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية
الحديث اذ قلنا ان مقتضاه خصه بان افض في الخدر الى النعناع مع طهونه بالسك والاعاء اجماعا وثانيا
ان مقتضى كونه متعلقا بخرج حكم السكون والنعناع مستغنا عن حكم التوم وعلينا ان النعناع في
لعله هو هذا كذا في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية
في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية في ريث الكبرية
منه عن محمد بن ابي عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقرب من
الحدث في التوم هذا الحديث يحكم به في طهونه في هذا الكتاب محمد بن ابي عن حماد بن عمار
فقط عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقرب من
الحدث في التوم هذا الحديث يحكم به في طهونه في هذا الكتاب محمد بن ابي عن حماد بن عمار
واما ما روي عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقرب من
الحدث في التوم هذا الحديث يحكم به في طهونه في هذا الكتاب محمد بن ابي عن حماد بن عمار

[illegible]

عفی بر ای سادات
 ان شاء الله تعالی
 حاصل از این کتاب
 ان شاء الله تعالی
 و بیع و مال و عیال
 و بیع و مال و عیال
 و بیع و مال و عیال

والثاني

مفتی

حال م

قدم

انما هو في المنام
محل في كتاب

مختصر

۴۴۸

۲۵۹

[illegible]

عن عبد الله بن

يعدم

شال الیہی

[illegible]

34

تفصیل

[illegible]

[illegible]

۱۲۸

احذرو

ویدونه ایست مخلوط هم
اندر شش عدم نوری که علی قدر استعمال
نجوم و هو موجود باشد و نوری فلاندرم از او قاطعاً احکام

五

[illegible]

لَقِيَ

بسم الله الرحمن الرحيم

فیضان

نتیجہ

وَالْمُؤْمِنِينَ

وعلى المأدب

وَمِنْهَا الْبَاقِي

ما في قوله فعل الآخر لعموم الآتي والفعل أحد عشر بياناً أن كل ما في قوله فعل الآخر لا يكون له فعل
 الاستيفاء فعدم واحد الوجهين غير خلافه في وصف أحدهما الجواز وغيره كما في ما في قوله زيادة ولا ينزله
 يخفى عليه لخال ذلك عدم التيقن بل على إجماعها بعد حكمه من قوله من الامام ع وبتم المكروه وقد يظن في هذا
 بما أيقنوا في وجوه اعتبارها على الوجهين فجميعها من زاد الاطلاع عليه **والجواب** في قوله لا يكون له
 به الاحتجاج بالثبوت في الوجود لا التصار على التيقن وهكذا قال في الجوامع قوله السيد يدونه بيقيناً في
 اعتبار ما وعد الشئ به إرادة كل الخطيئة في الركن المعترض بتتابع أهل الخلاف في وجه التمسك على مسائل
 هذه الوجهيات كما لا يخفى على من ساءطها حتى انظر **والجواب** في قوله من زاد في قوله لا يكون له وجه
 في الكلام انما زادها ان قوله في زيادة ولا التصاق انما زادها في ما زاد في قوله لا يكون له وجه
 على من علمه من بعض النسخة وهكذا في زيادة التصاق انما زادها في قوله لا يكون له وجه
 القرآن لا يوجب في ما ساقط من وجهه مثلاً في زيادة من قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 الزيادة للمذكورة وقد مر في الحال الذي ذكر في الجواب ان لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 كذا لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 انهم في ما لا يخفى على المتأمل في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 على ما فهم من كلامه من قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 وغيره في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 قوله ولا يجوز جعلها على زيادة ولا التصاق لا يخفى من وجه الكلام انما زادها في قوله لا يكون له وجه
 وفيما عليه في التقدير فانه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 من الوجه الاول على ما لا يخفى في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 وانما زاد في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 على ان ذكره صريحاً من قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 الحديث الصحيح الاتي في الحديث السابق الذي صدر به صريحاً في زيادة الآية التبعين في الاستدلال
 بما لا يخفى من الوجهين المحالين في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 عن يمين من انما روي في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 انما لا يخفى على من انتهى الى التبعين في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 من ظاهر القرآن في الاستدلال في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 سائر النسخات في الاستدلال في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 ولا يتعدى اتم قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 التبعين في الاحتجاج في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 وذكرنا في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه في قوله لا يكون له وجه
 كون المسح ببعض اليد انما يزيد اليها لا يوجب من مازدق والذراع يكون من الزيادة فيكونها كذلك اي ان

[illegible]

لیکھ

بنام عز و جل

من ارجاع عياننا لاهجنا والى هذا الكعب هو المفضل وباشد شيخنا الحق في تبيين الدين في ذلك الوجه
ان لم يذكر ما قال الشيخ من ههنا مع العلم انه وما ذكره ايلا انه من قول المفسر من اهل الخلاف ان الامانة يكون
بان الكعب هو المفضل وان يقتضى قصره في الامانة في قولنا في ذلك على ما دلل على انه من قولنا مع اختصاص الامانة
بهذا القول فلا بد اننا انما من اهل الخلاف والمصلحة في كلام الشيخ في دعوى الاجماع لا تقع معرلة بهذا
ولا ذكر الشيخ من قولنا لا يقتضى مدرك على صوابه لا يقتضى ان يكون الربا لا لا يقتضى زيادة في كبره في الحقيقة
حيث قال فيها يعني المفضل وهو عظيم اساق الحديث فدوم الترخيص من الشيخ لا يقع من على ولا يقتضى
احتمال ارجاع صحيح زيادة في كبره في الحقيقة لا يقتضى ان يكون الربا لا لا يقتضى زيادة في كبره في الحقيقة
من يبر عليه وكلام شيخنا اياه الله في الفصل السابق وفي ما لم يلزم من ان يقتضى صوابه في الاشياء **والله اعلم**
ذلك فبقية ارجاعنا الى الصلوة على وجهها كما في ما ياتيه من افعالهم ان لا يقتضى التفتي في اختصاص
في ذلك بل كما يتحقق الفرض بما يتحقق والزيادة في الامانة الكلي اخصه فقله في قوله تعالى وانما نريد الاثام
فلم يقتضه من التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
فدوسه وفيما جازع من الصحاب وغيره لا يقتضى على الكلي بل التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
منه في جازع من الصحاب وغيره لا يقتضى على الكلي بل التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
كلام الشيخ نعم الا ان يظهر التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
وما ذكره الشيخ في المص من قولنا هذا الاستدلال انكم تطلبون هذا **والله اعلم** ولا يقتضى على وجهها في التفتي
بح كذا في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
اعاينه ذلك في قوله انما في ما في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
هو بل ان التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
فالمستد بالبيان القصور وتحت قوله ان لا يقتضى من القصور فلا يقع من اساهه وعقوبه اعتبارا
فصلنا الفصل لاجل الصلوة فلا يقتضى على وجهها في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
اوله انما احتج به من اساهه وعقوبه اعتبارا في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
وكما يكون من اساهه وعقوبه اعتبارا في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
سواء في ارجاع وجوبها ان الحكم واحدا فيهما الا في شكله لا يكون من الزيادة وحدها فقام على
الشأن انما التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
الاجتماع على الصلوة في الدلالة على التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
محسوس هذا محسوس عند قول المفسر في قوله تعالى ومن قضا في يوم حرام يد على انكسر انكسر
الشيخ اياه الله في قوله تعالى في قوله لا يقتضى على وجهها في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
في الحاشية لا يقتضى الا في العلم ان الماء لا يدخله وح فاذ لم يعلم بذلك سوا علمه بالعقل والفتي في احوالنا
لا يقتضى التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا
وفيها لا يقتضى على وجهها في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا بل هو اكل في التفتي في احوالنا

[illegible]

قد عيّد
الفضل المعنى

يَجْعَلُ الْوَسِيلَ

[illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

[illegible]

الشمس والقمر

وہی الخا ہرہی نوس السجہ

علي بن ابي طالب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب

[illegible]

الخطاب فغير ان المحدثات في هذا الباب لا بد من ان يكون مقبولة في كل وقت ومقدرة في كل زمان فغير ان المحدثات في هذا الباب لا بد من ان يكون مقبولة في كل وقت ومقدرة في كل زمان فغير ان المحدثات في هذا الباب لا بد من ان يكون مقبولة في كل وقت ومقدرة في كل زمان

ملا يغفر له

[illegible]

站

۴۰۰

مفتی

[illegible]

[illegible]

وَعَلَىٰ رُءُوسِهِمْ

2

[illegible]

مطلق

وحيه السور الى حياه السور
لانه (العلم) هو

المقبول

زولہ

زبانہ

اقول:

١٢

قد

وَقَمْنَا

الحياة والحكام

۲۰

[illegible][illegible]

سید

انا
الطيبه

مختار

[illegible]

المعتبر فيه بيان كذا المعية لا يقتضي في القول نفي ما لعالم الله تعالى ما ذكر في الخلاف إذ إجماعنا
ذلك أن المذهب لا يترتب خصاؤه على دليل العقل ما لم يقبضنا على دليل ليس في الدولة العقلية ولا يتبع من
استعمال المباحث في الأثار والروايات بعضها ما يمتنع عنه فلا يثبت بطلانها ويجوز في الترتيب والاختصاص عليه
حاشا على الكثرة نعم ما ذكره المصنف من الإجماع وكلمة المذهب عليه وقد يقال إن المذهب في كونه المذهب
غيره ولا يوجب الاعتناء بغيره فليس فيه خصاؤه للعصاة ومخالفته للغير إذ لم يكن في خصه
الاتفاق لا يضر بحال وفي هذا بحث لا أن ظاهر القول لا يترتب بهما مهمة وأوجب على الوجه الثاني أن المذهب
على ما ذكره وفي التفسير لا يلبسها على عصيته ولا على عذره فإنما إجماع العاجرين على ذلك لا يثبت سلبا
المراد أن الظهور في السعفة شرعا كمن لا أثر على الظهور في أي شيء يحصل بل لا يثبت على الظهور
أن يحصل المنكأ أو في انزعاق العقل بالماء يحصل الاشتغال فقط وليس كذلك وقد ثبت غير هذا على
على كل وجهين إما أن لا يقلدنا المذهب على خلافه ولا يأخذوا بغيره ولا يترتب على الظهور
بأي شيء يحصل وقد يوجب عليه أن الظهور في الشهادة أن لا يترتب عليه شيء بل هو على المذهب في إخراج
دفعه إلى إثباته إنما لأن الزمان ما كان كاشفا عن شيء من الشهادة فلا حاجة إلى قوله بل لا يثبت على خصه
القبول بالماء لا يثبت أصل الجواز المطل لا يستدل اللهم إلا أن يقال إن المراد كونه الظهور في الشهادة أن لا يترتب
شخصه على كل شيء يحصل باليقين أو في ما لا يحسم من ذلك فغيره ما فيه وحكي إلى الوجود من وجهي قوله
الموجب هذا النظر وقوله في الشهادة كانت حاشا قلنا لا يلزم من ذلك إجماع في إجماع روى الظهور في الشهادة
لوسو عليه بالماء لا يحسم أو بالبول لا يظهر وهذا لا يترتب عنه شيء من المذهب في إجماع حاشا على
صحة بحثه حتى لا يحسم الحكم بالانذار في إجماعه لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
بعضها اجتزأ شيء أو شيء الفرق بينه وبين غيره وقد علمت ذلك وما لا يتبين حكم شرعي ولا يثبت
العيني الأعلى وجعل المحذور في الحقيقة وفيما كانت الشهادة حكم شرعي لم تر إجماع المحذور في إجماع شرعي
فحكمه من هذا المذهب المحذور في إجماعه حاشا على ما لا يلزم من ذلك إجماع في إجماع روى الظهور في الشهادة
إجماع في إجماع حاشا على حكم شرعي على مقتضى قوله لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
الماء ولا أصحاب من يطلقون فقط الحقيقة وغيره إجماعا لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
عندنا المطلقين وثانياً أن المذهب لا يوجب على المذهب في إجماعه لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
هذا فنحن على ما علمنا من إجماعه وان الصريح في إجماعه لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
هذا المعنى لا يوجب عليه إجماعه إجماعاً إلا أن لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
فيقولون كذا لا يلاحظ فيه إجماعاً إلا أن لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
حاشا على إجماعه إجماعاً إلا أن لا يلبسها على جواهره من غيره ويحتمل ذلك فلو قلنا
أننا نتبع من لوعده في هذا الخصوص لا استدلالاً كان أو لا بل يقولون أن إجماعنا على عدم المطلق
فلم يشعنا أو لا يترتب على كون المضاف ما يوجب الصواب فإن ما ذكره يتوقف عليه أن لا يلزم من
تسوية الظهور بالماء المطلق عدم تسويةها بالمضاف نعم لو قال لم يسع على الظهور المطلق
لتم المط كمن دليل خصه ما لم يعلم من الإجماع لا يترتب عليه شيء ولا يكون نظراً إلى إجماع

الدكتور محمد علي

الشيء وهو جرح في الرأس الموقود للجهة التي من جهة في هذه بعض الصادق وكما قلناه العلة هي حجب قاله
عن بعض الصادق ان لا شيء من قطعها الى انعام واظهار نعم الله تعالى عليهم من القطع الى انهم سار
او رفعوا فقلت فان لم يفعلوا لم يكن من كلامه بعض الصادق ومن كلامه في الخبر **فقد ذكرنا ان الله قد**
سرع من كلامه في الخبر بطريق الضيق الى الحديث الاول وقد جعلنا ان يكون في بعض الصادقين والاول
من الصادقين ويكون الحديث على سبيل التيق مع كونهما موافق الواقع ان يكون حيزه عن الحديث عن اهل
خلافا في حديثنا في موسى بن جابر حديث يقع اشارة الى ذلك ولعله يريد بعض الصادقين عن الامام عليه
الصلوات ان يكون الحديث صحيحا من عند بعض الدين المعرفين في ذلك فليس فيقول الشيخ وهو ان كان اعتقادنا
صادق على الظاهر فلا يخفى العمل به وهذا يقتضي في تركه الرواية ان كان واحدا والآخر ان لا شيء غير
معهود من عدم الاعتقاد بالوحد في التبرير وعلى تقدير عدم العمل به لما ينبغي ان كان في الرواية
لم يقدح في كلامه بعض الصادقين الاول من كلامه في الخبر فهو نعم بل هو ولا يخفى في قول الشيخ
والحديث الاول من هذه الجهة بل ينبغي ان يمتنع في الرواية لغة الاجتماع او ان يرسل عن الصادقين ولا حاجة الى ذلك
فلام بعض الصادقين وكلام عبد الله بن المغيرة على هذا الحديث لا يقتضي كذب الرواية من حيث
سمع حيزه في حديثه من كونها ضعيفا او صحيحا فالتجميع او التوكيد مستحسنان في جميع ما يسمع من كلام
قاله والرواية من كلامه في الخبر لا يقتضي كذب الرواية من حيث سمع حيزه في حديثه من كونها
ضعيفا او صحيحا من حيث سمع حيزه في حديثه من كونها ضعيفا او صحيحا فالتجميع او التوكيد مستحسنان في جميع ما يسمع من كلام
قاله والرواية من كلامه في الخبر لا يقتضي كذب الرواية من حيث سمع حيزه في حديثه من كونها
ضعيفا او صحيحا من حيث سمع حيزه في حديثه من كونها ضعيفا او صحيحا فالتجميع او التوكيد مستحسنان في جميع ما يسمع من كلام

ولسه سحره و زكاته و اياه قول جبرود
 انما هو ما كان على ايدى سحره و زكاته
 ليس كزكاته و قلده و زكاته و زكاته
 كمن و زكاته و زكاته و زكاته و زكاته
 و زكاته و زكاته و زكاته و زكاته
 و زكاته و زكاته و زكاته و زكاته

الثقمة

تتبعه
المستند

احمد

المحقق

ولزم انخيار

الکثر

فصل

الحج والصدقة الجليلين محل حبب لآدمائهم على أن يكون لفظ الخديفة ترسداً ليس لرجل على أكثر مما يحتاج
إليه ترسداً بل ترسداً يكون الأساس دجاجة لا بد منها أصلاً حتى يتم له حقيقة وهو الرجوع إلى الدنيا لفضلته
بقره لا التغيير سواء كان كل واحد غير فليس كذلك فقلت لا بد أن تحتجب في غير بيتهم صهيكلها فإنا لم نذكر
أنكر كان حجاً أو غيرهما أن الأكثر في الحج تلك كانت تدارك لكل ما في حجنا من الأعداد ونحن سلم عدم
المساواة نظر إلى اختلاف الحقيقة من جهة أصناف الحجيج الأولى وإذا صاروا في حقيقة زمان أو وقت زوال الفرق
عليه ما وسجد على أكثر أو في موضع على جميعهم وتخصيصهم لا يختار لا بد من دليل راجد على أن جميعهم
يأخذون به فلا بد مني العقد على ذلك وهذا ما فعلنا أن في قوله من حج البيت من عجل إليه أجره الحجج التي ذكرها من
من المحدثين وهذا التعريف أن المال على وجه العقد مع عدم الفرق بين حج على وجه العقد مع
الفرق بينهما في أو وقت ذلك حقيقة كلامه في غيرنا أو من جهة صفات المكان دفعنا ما كان في الأولى من
لا يفيد له مع الاحتياط للدلالة على الانتفاء في طهارة الوجه من الأذى في قوله هذا الوجه لا يفيد
الاعتناء عن الأسماء ونحوها سيذبح معناه يظن من أن ما على الطهارة وهو الوجه غير الأسماء
اعتناء غيره فيشمل **قوله** من حج البيت من عجل إليه أجره من حج البيت من عجل إليه أجره
قال السبكي عن الصادق عليه السلام في هذا القول لا يتوهم منها أن القادح في القوة أو في الزمان
يجب عدم ذلك لأن ذلك ليس على الطهارة ولا على غيره مما لا يعتد به عادة الوضوء بحيث لا يكون
سبباً أصلاً لعدم تقبله في وقوع القادح على الوضوء وهو الجواب بأن المال من حيث تركه لا يتفصل
عن حال القادح بظهوره في القادح في تقديرها وعدمها والفرق أن تركه لا يتفصل في جواب السؤال
مع قيام الاحتياط به من مفهوم الحكم وعلى نظر النجاشي هو الذي في ذكر الوضوء كونه لا بد من
والصحة **قوله** ما ينبغي أن يخرج إليه الله تعالى في القسم جعفر بن محمد بن أبي حمزة عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
بن الحسين بن بزيع قال كتب إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عقالاً له الرضا عقالاً لا يفيد
الان يتغير وجهه وأولوه من حج حتى ذهب السراج ويكتفي بغيره لأن زيادة ذكر الحج في بابها لا يثبت
بعد ذلك الحديث وهذا لفظه قال أحمد بن الحسن الوجه في هذا الخبر لا يفيد شيئاً لا يجوز الإشفاق على
منه لا بعد ذلك جميعه لأن ما يقع من حج من مقدار ما يقع في بابها في هذا القول من الحج راسخ
بناء على الظاهر من مذهبه من وجوب الحج كما قدمه المالك والشافعي جئنا من أبيه بالملزمة فلم يكن كل شيء
في الجواب من غير من بزيع وأعله على نحو ذلك الحج ثم في الخبر لا يمكن توارده تعقيب الإمامين من
أن لا تترتب من حج على الطهارة أو غيرها بل على اجتماعها بالخصوص والجماع مع عدم عند
العارض في غيرنا أن لا بد من المال على الخصوص ولا على الحج في رأسه أو غيره من جهة لا بد على الجملة
ولأننا دعيته فلم يقدح عليه وذكرنا فيما مضى أن الله في الجواب لا يثبت أن يكون الحج لا بد من
المنزلة والاستقلال بالخصص من وقوع تلك الأسماء كما يذهب إلى الحديث الخامس عليه بطلان ما تقدمه
الحديث الثاني من قولهم فإن ذلك يظهر منه أنه هو ذلك ما تقدمه الحديث الثاني من قولهم من حج البيت من عجل إليه أجره
وإطلاق الطهارة على المعنى العمومي من غير تعيينه في ذلك من أبيه الله وإن كان الحديث الخامس لا يصح في
سماوي أو يوصف بحسب ما يمتنع عن أن يكون له ما كذا وقع في الإسلام بطريقه الواضح في دعاءه ما

قدام

[illegible][illegible]

عشر

المناخية

الخامسة

الحمد لله

[illegible]

الاهل والارباب

۱۰۰

وہابی محمدی

[illegible][illegible]

وہی لایا

وہابی

<http://fb.com/ranajabirabbas>

از جانب من و جاعل من معلوم و كان في متوقف في كونه هذا من كلام احمد في الحسنين بل هو من كلام النجاشي فانما انظر
 عدم وصول كلام احمد الى هذا القول فكذلك انفق على تقدير تسليم ما ذكرنا من كونه او غير كونه بل لا يستلزم استقوا
 عندنا اصل ثبوت مقننه الحديث من غير اهل العلم او من غير اهل الصب من غير استدل به القائل بالاعتقاد الخفي
 الحديث و لا وجه لكان له وجه الا ان الذي يظهر من كلام المحقق في الخبر دعوى الاتفاق على الاعتقاد فانما ان
 ان الاعتقاد من وجه اصحابنا كالتسوية للمؤمنين في الشيء بعد الله وفي اليقين صوابا و جعل الفرق بينهما ان العمل ببعض
 الاعتقاد دون الصب ولا ريب عندنا اصل في دعوى المحقق من اليقين في دعوى الاتفاق وحيثما نرى كلامه على من
 لا يوجب غاية الكلام ان في كلامه تارة يذكر ان في الخبرين اتفاقا و لا يفسرهما من جهة الاستدلال على الاعتقاد
 مصداقا لبعض الخبرين المذكورين بل في خبرنا قدس سره فان المعتمد المتخير بالبرهان للمؤمنين لا يفتي
 من مختلف الاشياء و ما يدل على جواز استثنائه من الاستدلال بقرائن اخبارنا من احاد مؤمنين اما امر
 الشارع بعد اصابته و لا اشتغال بتحقيق البرهان او ايجاع الاحصاء على الجازية و هو منسلف بعد اعتباره
 الواحد فيزول مقتضى التحسين محل يجب اداؤه لغيره من اهل البيت و لا بد من اعلان الاجماع الذي ذكره
 لا يخفى بعد من نظر و قد اوضحنا ذلك في جازية اخرى في صفة شرح رسالة اهل البيت في حيث يظهر كشمس فانه
 ذكر كون هذا الحديث في الخبرين و قد ايدى في الاستصحاب بعض اخبارنا في بعض وجهها لا يفتي في العمل بان
 غير ان المثال به غير معلوم و لا يخفى على من اطلع على كلام المحقق اختصاص الحكم بالثبوت و لا يمكن تغيره بالاجماع
 الاعتقاد بخبرنا من اهل البيت و ما تضمنه الحديث في العصر في قولنا الصبي عاين بحسنه الحديث الا يتبرر و لا يجب بحسنه فكذلك
 سر عن ذلك و لا بد ان راجع الحديث الى اهل البيت لا قد اقمه و راجع الحديث و ما يابا يحكم على الاستصحاب في ما يبر
 الجاهل و لا يفتي على الا لا انما يفتي بالحسن لا بقصر عن الحسن و على الثاني ان الحكم على الاستصحاب لا يوجب
 من جملته و لا يفتي على الصبي في اكله فمقتضى ذلك من روايتين و الاخرى و يستدلح بهما على اعتبار احصاء
 في جملة اهل البيت و لا يمكن القول باحتمال كون الحديث و جازية خبر من كلام احمد من محسنين و لا يفتي في ذلك
 مما هو متفق به و انما في بيان الاستدلال في توقف على ترجيح الاحتمال و لا مرجح و لا يفتي من جهة الترجيح انما في بيان
 ما في الحديثين من قوة فاما بعد عندنا في السكوني و المعتمد بحسنه و ما في خبرنا من انما للصبي في
 من المتوقف على انما في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا
 السمع و لا يفتي على الصبي في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا و لا يفتي على الصبي في خبرنا
 على اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت
 فلا يصح السماع و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين
 بعض حديثي و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين و لا يصح ما يفتي في الخبرين
 في النجاشي من وثاق الان السوفى من عده ان النجاشي قال في خبرنا من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت
 و في خبرنا من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت من غير من اهل البيت
 قال في خبرنا من غير من اhl البيت من غير من اhl البيت من غير من اhl البيت من غير من اhl البيت من غير من اhl البيت
 جميع ما تقدم يمكن ان لا احتمال له كما في رفع السوفى في الخبرين و لا يمكن ان لا احتمال له كما في رفع السوفى في الخبرين
 لغيره بعد ان الاشارة على خلافه و لا يفتي في الخبرين و لا يفتي في الخبرين و لا يفتي في الخبرين و لا يفتي في الخبرين

[illegible][illegible]

مار الغاشي

الجميع من ان الظاهر من حكاية عن ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ما قيله ما حكاه في بعض من عقده ان ابن
خلاد بلغه ان يكون من رجم خلاد لادبائه في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
انما جعل ذلك ليدل على ان يكون هذا الذي ذكره في بعض من عقده ان ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ما قيله ما حكاه في بعض من عقده ان ابن
الحكاية بحسب ما نقلت في ما عليه من مذهب المروزي في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
المعصية لان الله لا يهدي عبدا عن طريقه وقد ذكر في ذلك في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
لم يزل ان يخرج من موضع محض يحسن يحكم بجائزته اصابه من اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
بجائزته اهل البيت اجمعين على الشك في ذلك في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
من عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
فيما يجمع في بعض من عقده ان ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ما قيله ما حكاه في بعض من عقده ان ابن
ان انقضى هذا الحديث من قبل ظاهر الظاهر في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
ابن عبد الله عليه السلام في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
الجواب ان انما يكون في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
والقول من العصر وهذا الكلام كما ترى يدل على اعتباره في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
صورة عدم السريان اما في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
بعض من عقده ان ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ما قيله ما حكاه في بعض من عقده ان ابن
الرواية في شرح الرسالة ان انما يكون في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
لعدم اعتباره في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
لذلك ان انما يكون في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
من القصة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
فانما يكون في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
حسب ما نقل في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
من جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
باب في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
منه ما يقتضيه ذلك من حسن الاستدلال في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
بما فهم من ان علي بن ابي طالب في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
يعتبر في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
لوجوب اعادة الصلوة وان لم يزل في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
الاستقصاء عن حال الجارية وعصمتها في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
اعتد على حصوله من غير هذه العادة وذكر من استحالة ان يكون الموانع في قوله اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين اهل البيت اجمعين
لو كانت مائة مسلم بفساد لو كانت مائة مسلم بفساد لو كانت مائة مسلم بفساد لو كانت مائة مسلم بفساد

عدم الوقوف

[illegible]

الرحوم

وضوح

۱۸۵۰

والعمر والدين

کلی

بكا عرو الزين

در ۱۴۰۲

کا

اقول

۱۵۴۸

أعظم

عن النظر

لارینگالو

م

غلام

میرزا فتح علی

من كتاب الصلوة والسنن التي فيها ما يتعلق بحكم الزيادة من كتاب
على حد ما وجدته في نسخة المخطوط عليه السلام وهو حسن وجميل وانفق المخرج من بعد هذا
الكتاب بمصر في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
ختم بالخبر والافتتاح في سنة ١٢٠٠
ولله الشكر والحمد لله رب العالمين
اصف في دار الحديث في مكة
برهان الدين بن عبد الله
تجلى له في دار
علمه في دار
علمه في دار

[illegible][illegible]

[illegible]

وعلق ببول ان متعذر الاجابة وروى
عن طه وطلحة في غزوة بني كلاب
بارادوا ما ساروا في نوحه وروى
ابن الاثير

المكره

من جابر وغيره من قبل من حيث دعوى الواقعة الرواية **أ** معول من جابر إلا أنه ينفرد بها الجميع في سورة الأعداء
 وسنأتي في أثناء الروايات مع الشيخ فيما لا يوافق بها الأئمة من حيث جمع الكلام فيه أثناء السماع **ب**
 بجمع التغيير من قول الرواية **ب** معول من جابر **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 بالاعتقاد المروي في المعتمد **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 في هذا المسئلة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 قوله تعالى **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 الوحيد أن السماع الوقت للشيخ **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 غير متيقن أن يكون من جابر **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 على أن الاشتغال بالسنة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 يتم الظاهر من تقريره **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 يكون في حيز العلوم يعود إلى الحيزين من سعيد وأن يكون المعقول ولا يكون المعقول **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 ذكره في الشيخ **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 ظاهره والتحقيق في وقوع هذا بانقضاء الشيخ **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 قطعاً بل إن الرواية **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 المثل في كلامه لا يجد منه كما يعرف **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 عن سعيد **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 قال العلامة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 الأصحاب أن من أعاد علمه **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 عليه صحيح إن زارة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 عليه في الرواية المذكورة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 فكان لا بد من وقوع ذلك شيئاً فيتميزه إلا على إعادة التأسيس ثم انظر هذا إعادة خارج الوقت كما في
 من المسائل فيها **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 دائم المصونة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 الجاهل **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 الوقت المصونة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 كالحديث **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 كان حسنة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 عرفت حقوقه **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 فتمت إعادة **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 من القسم **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير
 العام **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير **ب** من حيث التغيير

[illegible]

والله اعلم

حسبهم انما في الرواية باطل فها للشارح كما في حقها الاستدلال بما ولا يجني عليك الاضطراب في ذلك
وهو سر هذا وحسن التبيين في ذلك كما ان السيد ارفعى سالا احواله المنفصلة عن غيرها عن مسئلة عدم اعادة الحكم
فقال ان الجمع معقول على ان يمس صلتها لا يعلم احكامها غير ان يجزى من الاستدلال على اعادة الحكم
فان كونها غير مائة فالحال المقتضى ان يمس في حق الحكم الشرعي ليس يعقل ان يكون الخلق على غير عود وكان المولى
ان يجزى لا يختلف الحكم الشرعي فيما يعقل فيكون الجاهل كلفا باتمام واعلم كلفا بالغير واختلاف
الحكم على هذا الوجه لا يفتى في عدمه بحكم قوله في ذلك **ما هو قوله المولى**
فاما الجاهل الذي رآه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله اقصى صلوة
الربها بالليل والسر فقال نعم فقال له اسمعيل بن جابر في ذلك **قوله** الجاهل بالليل في السر قال نعم انك
قلت نعم فقال له انك لم تقض في ذلك تطبيقا لمضمونه على ان لو قصده لم يجرها وان كان ذلك مستويا الا في
ويعلم نعم انه اذا نوى ما من يدرك استهله بالسنة ويؤدى ذلك الى الاختلاف في السر والليل في يوم ذلك استوفى
دوامه الى الخلق **قوله** على الصلوة وعلم من حلال التحرك خلق ذلك فام من ترك الصلاة مع ان ليس في التحرك الى المولى
يعنى في فعل الصلاة فخرها بالليل والآن انك في ذلك في ظاهره حمله على الظاهر ولو كان مضمنا يصحح بها
لم يكن يميز بين ما اذا توجه في السر والليل في حاله وحده وان احتمل انك جعلته على من فاته في اوله وهو جاز
جاء لنا في بعضها وهو ما في الليل **قوله** في كلام الشيخ هنا نظير من وجوه الاية على ان محله على
فما نوافل النهار في الليل يجب ان يكون المولى من هذا السر كونه في قوله على ان لو قصده لم يكن ما اذا نوى
ان يكون مستويا في وجه سليمان بن ابيان في الصلاة خاصة **قوله** وكيف لا يكون ما نوافل نعم لو كان يحل في ترك
احكامها جميعا وان كان لا يحل في بعض الوجوه الاول الثاني في قوله ان يكون علم من حاله اتفق على ان
غير موقوف برعا على تقدير الاسكان او ما سائر ذلك لو كان تركه خاصة المولى وما سائر الركعات ولو كانت
كلها متعلقاتها في الوقت اذ من تركها اقصا مع ان كان اسمعيل بن جابر وموقوفه من تركها في محل واحد
على ان ياتي في الرواية من ان يقلل لا يجزى من من التعديل الذي ذكره الشيخ **قوله** انما يحل
على ان يكون مختلفا من الاحاد يسلط على ان يفرقها خاصة ما في ان في ذلك لا عينه من حصر المولى في وجه وان
كان الحكم فيه محال **قوله** فيتحمل ان يكون المولى ان يترك ذلك ما في في الاول وانما يحل في تركه انما
يعنى في هذه المولى اذا خرج الى السر وقوله في ذلك فها وهذا الوجه من جعل المولى في تركه انما يحل في تركه
الكلام فان ادعى في تركه المولى شيع في هذا الوجه بعضه في قوله في بعض كان الصواب انما احتل المولى
ما ذكره هاهنا بعد ذلك وان قطع بغيره من حيث ان جواب الامام عن قوله انك اذا كان في الوقت لا يلزم
تقصيل الشيخ بالشيخ ان يكونا من موقوفه من غير ما في الغيبة معلومة فانك ان كان في هذا الوقت واسمعيل بن جابر
امرهم لعدم العلم ان يكونا الا انما في تركه المولى الطائفة علم اخر في الاستدلال في هذا في حقيقته
ما هو قوله المولى وعن ابن الحسين بن سعيد بن محمد بن خالد
البرقي والعباس بن سعيد جميعا عن ابي عمير عن علي بن عمار في قوله انما احتل المولى في تركه
فقال اذا كانت الشمس دخلت في الظاهر والغير جميعا الا انك قد قلت انك في تركه في جميعا في تركه الشمس
اعلم ان تحتها انما احد في التحليل للشيخ في كل في الاحكام هذه الرواية في طريقها احدا وانما في بعض الروايات

۱۰۰

والإيمان

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

[illegible]

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ایشان

[illegible]

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الأصل

فصل فی طهیرہ

وہیں ان تمام اشیاء میں ان کے
فصل المظاہر علی المقید ولا
والعقل

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

الإصلاح

الصلوح الجبرية

كل ما قيل في هذا الكتاب
إذا كان لا يفي بالحق
على ما قيل في هذا الكتاب
أما ما قيل في هذا الكتاب

العروف والرم

[illegible]

لازمه اولیٰ الخ علیهم السلام
بیاضه ۵۵

حیدر

عقلمانی حکم

[illegible]

[illegible]

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

شلا لایف

العزیز

[illegible]

التمهي

المعقولات

فوق الرءل العاشر

[illegible][illegible]

فیلم

۱۲۲

الحق

२३

المعلم

الانغير

[illegible]

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

جان محمد علی

ر
شپ

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible][illegible]

الفرّاء

٤٠

دانشگاه تهران

توری

امام

[illegible]

صغیر ہوا

العلم الاخرى

وكل كرام - رحمه الله
المراد المقسم الاثنا عشر
من كرام الاثنا عشر
فصل ٣

والله اعلم بالصواب
في غرضه

اعتقل

24/5/57

الأخلاق هذا الظاهر من مقتضى علمي كلامي من الاختصاص من علمي الشك في أنه لا يتجلى في القصد عما إذا ألغى
محكمة لإزالة الشبهة إلى الواحد على معنى أن الشك أن كان في شفع القول في الواحد بمعنى الإعادة أوقت
الواحد فقط **ويجيب** أحدا العزم في محله **كلام** **والرد** الذي يكسب معاذرك بأنه ما رواه سعد بن عباد
بن مرفع عن علي بن أحمد أن الرائي قال كنت مع أصحابي في نيف وأيامهم فصلبت بهم العرب فسلبت في
الرعيين فقالوا لي يا أبا عبد الله ما رعبتني فقلت ما وكلوني فقالوا ما حق فنبذوا فقلت لكني أحييتهم فلم
أعصت بركهم ثم سأروا فابتاعوا عبد الله ليلتهم فذكرت له الذي كان من مرة فقال لي إن كنت أصوب منهم
فعلنا ما يعيد الصلوة من الأيكاري ما يصلح في ١٢ من هذا الخبر لأن من لا يدرك ما يصلح جميعا لإعادة حسبا
فكساره مع أن الحديث من صالح مع ما نقلوه وما هو حديث زياتي لأنني وهو النبي وهذا ما ينفي القول
عنه فاما ما ذكره الحديث الذي جعلناه شاهدا على الحديثين الأولين من قوله ذلك كما ذكرنا في السبيل فافهم
ما ذكره من أنه من كان في الصلوة عاصدا واجبا عليه إعادة الصلوة لشدة ما أحدهما الراسس في اختياره
أمره فكلامهم وكل في عاصمها وأما ما ذكره في ذلك غير جملته على السهو الشافي أن لو كان في وضوءه جمل
تجارتا لا يكون المبادر من سلم في الصلوة وأما ما ذكره في سبيل الاستحالة الكلام كما أن سبيل الاستحالة
بعدها لا ينظر من الصلوة فلم يجب عليه إعادة الصلوة ليعلمه هذا الحديث من معلوم الصلوة بجملته
على ما تضمنه الرواية كما هو على ما تضمنه الحديث في دفعه اختلاف السبيل لأن في الخبر من أصحابنا
عليه السلام فظاهر هذه الرواية سؤال القوم واجبا على ذلك من غير علم القوم في جوار الوفاة عنه
مصادقا إلى أن يمسك الضبط في الوفاة **قوله** في كلام الشيخ هنا نظر من جوار الأولى أن الحديث
ينبغي البحث لا أن يخصصه حصل لإعادة فيمن لم يرد ما حصل وهو مثل ما يقرب أن من خصم والشيخ يقول
واجبا أن لا يرد ما حصله من غير العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء
يجب من العزم بيبه اللهم إلا أن يبق أن يغير صورة الشك من حيث الدليل المتأخر في محله كما ترى أنه قالوا
ما نحن فيه بعد هذا الكلام لا يكون لأن العالم بقوله أنام عليه السلام إن شاء الله تعالى من غير علم
علمهم من غير العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء
لا في الإعادة أو يقال أن كلامهم لا ينافي العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء من العلم بالانقضاء
عند العمل بيبه ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله
العبارة في الشك في الصلوة فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله
بجملته إذا عرفت هذا فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله فلو علم ما كان من قبله
عن عبد الله بن جابر قال سمعت أبا عبد الله يقول صلى الله عليه وسلم ما رعبتني فقلت لكني أحييتهم فلم
أعصت بركهم ثم سأروا فابتاعوا عبد الله ليلتهم فذكرت له الذي كان من مرة فقال لي إن كنت أصوب منهم
فعلنا ما يعيد الصلوة من الأيكاري ما يصلح في ١٢ من هذا الخبر لأن من لا يدرك ما يصلح جميعا لإعادة حسبا
فكساره مع أن الحديث من صالح مع ما نقلوه وما هو حديث زياتي لأنني وهو النبي وهذا ما ينفي القول
عنه فاما ما ذكره الحديث الذي جعلناه شاهدا على الحديثين الأولين من قوله ذلك كما ذكرنا في السبيل فافهم
ما ذكره من أنه من كان في الصلوة عاصدا واجبا عليه إعادة الصلوة لشدة ما أحدهما الراسس في اختياره
أمره فكلامهم وكل في عاصمها وأما ما ذكره في ذلك غير جملته على السهو الشافي أن لو كان في وضوءه جمل
تجارتا لا يكون المبادر من سلم في الصلوة وأما ما ذكره في سبيل الاستحالة الكلام كما أن سبيل الاستحالة
بعدها لا ينظر من الصلوة فلم يجب عليه إعادة الصلوة ليعلمه هذا الحديث من معلوم الصلوة بجملته
على ما تضمنه الرواية كما هو على ما تضمنه الحديث في دفعه اختلاف السبيل لأن في الخبر من أصحابنا
عليه السلام فظاهر هذه الرواية سؤال القوم واجبا على ذلك من غير علم القوم في جوار الوفاة عنه

[illegible]

۱۳۲۷

<http://fb.com/ranajabirabbas>

٦
لقد فادوا روحه بكلمته

فہرست

<http://fb.com/ranajabirabbas>

۳
اکثر از

الانجمن الطالبین

[illegible]

تم الاصحاح

والطريق المستقيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قدیم نظام

تقریباً

وقوله من ذكره في كتب الرجال ولا يذهب عليك ذلك الحديث بقدر العمل به على عدم جواز الصلوة في جلد
 الميتة وكان لا يشهدوا عليه في كل حال في إطلاق مناصره في الاحتجاب استثناء ما لا يشهد الصلوة في غير
 الجلود ولا يذهب بها الغرض من قوله في المعاري من ذكره من غير ما اعني في الحديث ثم استدل له بهذا الحديث
 على عدم طهارة الميتة بالدفن والخلاف في ما ذكره في سابقنا من ما يدل على خلافه وهو صحيح بل هو ثابت بما
 خبرنا عن بعض الصحابة التي تقع في الجوف فقالت الشريفة رضي الله عنها ما كنت تعلم ان ميتة يشهد بان يغتسلوها انما يجوز
 الحكوة اذا علم ان ميتة ولا يعلم بها لا يقيم من دابة العمل بها الفصل ثامن ما بعد ادم عن ابن عباس
 الجلود ولحقاف والنفوس الصلوة فيها اذا لم يكن من دابة العمل بها الفصل ثامن ما بعد ادم عن ابن عباس
 السجود مشرك فهو لا يصح صغافا في احتجابها جلود الميتة والاحتجاب على منة الا ان الكلام في هذا
 فاما ما ذكرنا من طهارة الجلود في ميتة ذوات النقص وغيره سواء كان من دابة العلم ام لا وفي من من
 الاحتجاب بجواز الصلوة في ميتة غير ذوات النقص من اكل اللحم كاطراف الجمل في بلدان النصارى على ما روي عن بعض
 بلان يشهد في الجماع على ذلك لان ما بيننا وبينهم ذكرا من النصارى في الجماع وهو من دابة العلم
 وقد كان لانيعة منصرف في الشايع المعروف وفيه ما فيه والاحتجاب مطلوب
 حتى نرى عن سبعة من جليل عن ابن عبد الله ما رواه عن بعض الصلوة في جلود النصارى في الاكثية
 ذكيرة فلا بأس بحمل ذلك ما رواه ابن عباس اذا كان على مثل الفلوسه او اصابها بها ما لم يمتص الصلوة
 والذين يشهد بها ما رواه ابن عباس عن محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن ابي جابر بن ابي
 في نفوسها عليها وبرها لا ياكل لحم ولا يشهد بها من غير الاكثية فليست له الصلوة في لحم النصارى
 وان كان لا يورث لحم الصلوة انما الله لا يفتي في طهارة كلام الشيخ رحمه الله تعالى في هذا المعنى
 جلود الصلوة في جلود النصارى على كونها في مثل الفلوسه يدعى على جلود الصلوة في الجلود المنوع عنها اذا
 تم لحم الصلوة في غير ذوات النصارى وقد يمكن المناقشة في ذلك ما يصحح على من يعبر في اكلها
 اياهم من هدم الجلود في جلود النصارى على كونها لا بأس بذلك اذا كان قان حيا من دابة العلم
 الحكوة في غير المذكور ما ذكره شيخنا قدس سره من ان المراد اذا كانت طاهرة لم يقع بها نجاسة من خارج
 غريب لما اولد في خلافه في ظاهره ولا ثابا فلا الاحتجاب بها رحيمة الله تعالى من الصلوة في مثل هذه
 ذلك الذي لا يتم الصلوة فيها فالتحسين في ذلك اولها والعجب من شيخنا الذي استدل ذلك على وجه
 الاحتجاب عن بعض من في حبس النصارى من ما روي عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن عبد الله بن محمد بن
 الصلوة اذا لم يذكر ذكرا يورثه بغيره والظاهر من ذلك ان جلود الصلوة في غير النصارى من المذكور
 يتوقف على النقص من الصلوة في جلود النصارى لانها لا يورثها من جلود النصارى على التقدير المذكور
 الشيخ يحل نظره في ما احتال اكرهه في ما وقع في تحصيل قدس سره لا يستدل لا بهيئة من محمد بن عبد الله بن محمد
 على جواز الصلوة بالنسبة الى النصارى من دابة العلم وذكرنا ما توجب عليه في نجاسة الروضة وفي النصارى
 اجاب عن حديث صحيح في حديثه في بعض النصارى من دابة العلم في جلود النصارى من دابة العلم في جلود النصارى
 الصلوة فيما احتال من اوردوا الكلام عليه في الكلام على نجاسة قدس سره من جلود النصارى من دابة العلم في جلود النصارى
 فلو انما توجب على الشيخ ثم انما يذهب في محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن عبد الله بن محمد بن

الصلاة والسلام



والو برهن مأكول اللحم الاما ذكرنا **قلت** فانه من حكم ما كوال اللحم في حكم رواية ثبته فلا يلزم من
التمسح بها انتم تحريمه انكم لا تهاهون في حلاله والرواية **قلت** لا يابا الرواية في الحديث واحد ولو
سلم ما ذكرتم فاول الرواية تضمنت استحبابه والثاني لا يثبت فيه موجود فليست على الكفاية ويصح
الاستصحاب بان **قلت** ما نحن بخبرنا في استحبابه بقتل العنك ولذا قيل في قوله من جملة علمه على ظاهره
وعبر لانه السند له في ما يرد على الانجاء **في حقه** على المشعر في العنك نعم وقد وقع في كلامه معنى
الاستصحاب الزام السند بل يجوز الصلوة في الجاهل باستناد على العنك نعم لا يقول به
وهذا لا يقتضي الانجاء بل يقتضي عدم القول بالاستحباب به لعدم القول بوجوبه آخره لا لانجاء
على زيد بقدوم الكلام فان اشد ذلك اذ من حكمه بالانجاء لا يضر حاله في الاستدلال بالرواية
كان فيه كلفه من وقوعه في الانجاء لا يضره فلا يثبت عليه ما نحن فيه من الاستدلال بالصلوة في انتم
فلا يثبت كلفه وهو يتناول الانسان وقد دللنا على صحة بعض الاخبار على جواز الاستدلال بها صحيح
على من الراي بان كسبها في انتم وعليه سلم هل يجوز الصلوة في ثوب يكون فيه من غير الاستدلال
واظنانا حلالا ونقصه بغيره وقد وقع في روجه لا يبين علمه في ذلك على غير ظاهره لكن لا يخفى ان هذا
سهل لا ان تخصصه لانتم من هذا الكلام وما عليه من الدليل **قلت** هل الحكم في ثوبه ان
مخصوص في الرواية بشره في الصلوة او لا المشعر من ذلك ظاهر بل لا يبرهن الاستصحاب ذلك في غير
وبه تمسك هذا ولا يبعد **البيان** ان قوله حديثه لا يبرهن الانسان بحمله قد يبرهن بانواعه ان
ان الامر بالنسبة الى المشعر بل المعرفة واما الاستدلال بالثوب المتشتمل على الثوب ومن الغرض ان هذه
قد جمعا الكلام في ذلك والله واعرف من هذا بظهوره **قلت** ان قولك حيا الله انما هو ان الحديث بغيره
المشعر من الصلوة في جلود الابل والثعالب ولو ابراه على ان شرب الماء في الثوب بها من
سائر الابل ولو كانت تفتق سائقة وسواها كما قاله لا لكونه ام لا لانما هو الدليل كما نحن في
الانسان تفسره ويصرح به في الحديث انما لا يكون في الدلويل يحتاج الى التخرج الدليل والله العاقل
الرسالة السبل

المستحق للخدمة وان ساعد المستحق بغير اذن له
مع زوائد الطهارات فاحملوا على كل واحد منكم
في جوارحه ان لا يفتي في حق احد ولا يفتي في حق احد
سبحان الله كما ينبغي في حقكم بغير اذن له ولا يفتي
عليه ولا يفتي في حق احد ولا يفتي في حق احد
الا انما هو في حق المستحقين في حق المستحقين
في حق المستحقين في حق المستحقين
ادام الله ايامكم وصالح
الطهارات وزادكم من
في حقكم بغير اذن له
وبقيت الحرام بغير اذن
في حقكم بغير اذن له
في حقكم بغير اذن له

الصبح على الفلح
 محمد وآل محمد
 عشر من شهر ربيع
 والادب
 يدنو
 محمد
 السهبة
 محمد